٢٠٢٦/٠٦/٢٢

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية
بشأن
موقف شركة تايكون إنفستمنتس هولدنج

--

في إطار متابعة الهيئة العامة للرقابة المالية للتطورات المتعلقة بشركة تايكون إنفستمنتس هولدنج (الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية سابقاً)، وحرصاً على حماية حقوق المتعاملين وتمكين المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس سليمة تستند إلى معلومات وإفصاحات كافية، تود الهيئة إحاطة المتعاملين بالآتي:

أولاً: بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٦ تم نشر تقرير الإفصاح المعد من الشركة وفقاً لأحكام المادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بشأن السير في إجراءات تعديل رأس مال الشركة، والذي تضمن زيادة رأس المال المرخص به من ٥٠ مليون جنيه (خمسون مليون جنيه) إلى ١٣٠ مليون جنيه (مائة وثلاثون مليون جنيه)، وتجزئة القيمة الاسمية للسهم من ٥ جنيهات إلى ٠,٥٠ جنيه للسهم، وزيادة رأس المال المصدر من ٢٦،١٢٥،٠٠٠ جنيه إلى ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٢٣،٨٧٥،٠٠٠ جنيه يتم الاكتتاب فيها نقداً لقدامى المساهمين مع تداول حق الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي.

وقد تضمنت موافقة الهيئة على نشر تقرير الإفصاح تمكين المساهمين من النظر في مقترحات مجلس الإدارة من خلال الجمعية العامة غير العادية، مع التزام الشركة بعرض دراسة الجدوى وأوجه استخدام حصيلة الزيادة والعوائد المتوقعة منها على الجمعية العامة لاتخاذ ما تراه بشأن زيادة رأس المال.

ثانياً: وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٠١/١٥ على تعديل اسم الشركة إلى شركة تايكون إنفستمنتس هولدنج، وعلى تجزئة القيمة الاسمية للسهم وزيادة رأس المال المصدر نقداً لقدامى المساهمين، **وذلك بعد اعتماد المساهمين لأوجه استخدام حصيلة الزيادة في ضوء دراسة الجدوى المعروضة عليهم**، مع تفويض رئيس مجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال تلك التعديلات.

كما وافقت لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٠٤/٢٢ على قيد زيادة رأس المال المرخص به وقيد تجزئة القيمة الاسمية للسهم وتعديل اسم الشركة ومركزها الرئيسي، وتم إدراج تلك التعديلات بقاعدة بيانات البورصة اعتباراً من جلسة تداول ٢٠٢٦/٠٤/٢٨، وما ترتب على ذلك من تعديل القيمة السوقية للسهم بعد التجزئة.

ثالثاً: أظهرت القوائم المالية السنوية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ تحقيق صافي ربح بلغ نحو ٣,٢٣ مليون جنيه، في حين بلغ **رصيد الخسائر المرحلة نحو ١٥,٢٠ مليون جنيه (خمسة عشر مليوناً ومائتا ألف جنيه)، وبلغ إجمالي حقوق الملكية نحو ١٢,٠٨ مليون جنيه فقط (اثنا عشر مليوناً وثمانون ألف جنيه) مقابل رأس مال مصدر ومدفوع قدره ٢٦,١٢٥ مليون جنيه (ستة وعشرون مليوناً ومائة وخمسة وعشرون ألف جنيه)**، بما يعكس استمرار تأثر حقوق الملكية بالخسائر المرحلة المتراكمة، وقد ارتفعت القيمة السوقية للشركة من ٧٨٠ مليون جنيه (سبعمائة وثمانون مليون جنيه) لتصل إلى ٢,١٦٣ مليار جنيه (ملياران ومائة وثلاثة وستون مليون جنيه) خلال آخر أسبوعين (حيث ارتفع سعر السهم من ١٤,٠٥ جنيه إلى ٤١,٤ جنيه بنسبة ارتفاع قدرها ١٩٤,٦٦%)، وحيث بلغ صافي الربح السنوي بعد الضرائب في ٢٠٢٥/١٢/٣١ حوالي ٣,٢٣ مليون جنيه (ثلاثة ملايين ومائتان وثلاثون ألف جنيه) فإن نصيب السهم في الأرباح بعد تجزئة السهم قد بلغ ٠,٠٦ جنيه (ستة قروش)، وحيث أن آخر سعر إغلاق للسهم بلغ ٤١,٤ جنيه ليصل مضاعف الربحية إلى ٦٩٠ مرة مقارنة بمضاعف ربحية القطاع البالغ ١٣,٥ مرة، كما بلغ مضاعف القيمة الدفترية ١٨٠ مرة.

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر
الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

رابعاً: وفي ضوء تآكل حقوق الملكية فقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٠٣/٢٦ **على استمرار الشركة** في مزاولة نشاطها **رغم تجاوز الخسائر المتراكمة نسبة نصف حقوق الملكية**، وذلك بعد عرض الموقف المالي للشركة على المساهمين وفقاً للأحكام القانونية المنظمة لذلك.

خامساً: بتاريخ ٢٠٢٦/٠٥/٢٥ تم نشر القوائم المالية الدورية للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/٠٣/٣١، والتي أظهرت تحقيق الشركة **صافي خسارة قدرها نحو ١,٠٩ مليون جنيه (مليون وتسعون ألف جنيه) خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، وارتفاع الخسائر المرحلة إلى نحو ١٦,٣٠ مليون جنيه (ستة عشر مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه)، وانخفاض إجمالي حقوق الملكية إلى نحو ١٠,٩٨ مليون جنيه (عشرة ملايين وتسعمائة وثمانون ألف جنيه)**.

كما أوضحت القوائم المالية تجاوز الخسائر المتراكمة نسبة ٥٥% من حقوق الملكية.

سادساً: بتاريخ ٢٠٢٦/٠٦/٠٢ طالبت الهيئة الشركة بموافاتها بدراسة قيمة عادلة مستقلة للسهم، وذلك قبل النظر في استكمال إجراءات زيادة رأس المال ودعوة قدامى المساهمين للاكتتاب، ولم تتلق الهيئة حتى تاريخ هذا البيان أي إخطار من مستشار مالي مستقل يفيد قبول التكليف بإعداد الدراسة المشار إليها.

سابعاً: بتاريخ ٢٠٢٦/٠٦/١٠ أفصحت الشركة، بخطاب موقع من العضو المنتدب، رداً على استفسارات البورصة المصرية بشأن التحركات السعرية التي شهدها السهم خلال الفترة من ٢٠٢٦/٠٦/٠٧ حتى ٢٠٢٦/٠٦/١٠، **بعدم وجود أية أحداث أو معلومات جوهرية غير معلنة تبرر تلك التحركات**.

ثامناً: وفي ضوء ما شهدته أسهم الشركة من تحركات سعرية خلال الفترة الأخيرة، وما أفصحت عنه الشركة من عدم وجود أحداث أو معلومات جوهرية تبرر تلك التحركات، قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٢٦/٠٦/١٥ بإجراء تفتيش ميداني على الشركة للتحقق من موقفها التشغيلي ومدى التزامها بالمتطلبات التنظيمية والرقابية، وكذلك الوقوف على مدى اتساق الأنشطة الممارسة فعلياً مع الأغراض المرخص للشركة بمزاولتها وأوجه استخدام الزيادة التي سبق عرضها على الجمعية العامة.

وتبين من نتائج الفحص ومراجعة القوائم المالية والإفصاحات الدورية أن النشاط الفعلي للشركة **يتركز بصورة رئيسية في إدارة واستثمار أموالها الخاصة من خلال محفظة الأوراق المالية المملوكة لها**، والتي تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات المتحققة خلال الفترات المالية الأخيرة.

في حين لم يتضح من القوائم المالية المنشورة **تحقيق إيرادات جوهرية من بعض الأنشطة الأخرى المرخص للشركة بمزاولتها**، ومن بينها نشاط ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية، ونشاط تكوين وإدارة صناديق الاستثمار، كما لم يتبين ممارسة نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية للغير.

كما تبين أن مساهمة الشركة في إحدى الشركات الشقيقة والبالغة نحو ٢٤% من رأسمالها لم تسهم في توليد إيرادات تشغيلية للشركة، وقد أظهرت القوائم المالية تكوين اضمحلال كامل لقيمة ذلك الاستثمار.

وأسفر الفحص كذلك عن رصد عدد من الملاحظات التنظيمية والرقابية، من بينها عدم استكمال بعض الوظائف الرئيسية بالشركة وفقاً للمتطلبات التنظيمية المقررة، فضلاً عن عدد من الملاحظات المرتبطة بقواعد الحوكمة والرقابة الداخلية، وتم إلزام الشركة باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.

تاسعاً: استكمالاً للإجراءات الرقابية، قامت البورصة المصرية بالتنسيق مع الهيئة بتاريخ ٢٠٢٦/٠٦/٢١ بمخاطبة الشركة للرد على مجموعة من الاستفسارات الجوهرية المتعلقة بمصادر الإيرادات الحالية والمستقبلية، وأوجه استخدام حصيلة زيادة رأس المال ومدى ملاءمتها للمركز المالي والتشغيلي للشركة، ومدى استمرار صلاحية دراسة الجدوى التي استندت إليها الجمعية العامة غير العادية، وأسباب استمرار الخسائر، وخطة الشركة لمعالجة الخسائر المرحلة وتحسين نتائج الأعمال، **وتم إيقاف التداول على أسهم الشركة لحين موافاة الهيئة والبورصة بالردود المطلوبة ونشرها للمستثمرين.**

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر
الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

عاشراً: بتاريخ ٢٠٢٦/٠٦/٢٢ نشرت البورصة المصرية رد الشركة على الاستفسارات المشار إليها، والذي تضمن إيضاحات بشأن مصادر الإيرادات الحالية والمستقبلية للشركة، وأوجه استخدام حصيلة الزيادة، وخططها التشغيلية والاستثمارية، وأسباب استمرار الخسائر، وذلك في ضوء ما سبق نشره من إفصاحات وقوائم مالية.

وفي ضوء ما تقدم، تؤكد الهيئة أن إجراءات زيادة رأس المال لم تستكمل بعد، ولم تصدر حتى تاريخه موافقة على دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في أسهم الزيادة، وما زال النظر في استكمال تلك الإجراءات معلقاً على انتهاء الهيئة من تقييم الموقف التشغيلي للشركة ومصادر إيراداتها، ومدى ملاءمة أوجه استخدام حصيلة الزيادة والعوائد المتوقعة منها، ونتائج دراسة القيمة العادلة المستقلة والدراسة المحدثة للجدوى الاقتصادية، فضلاً عما تسفر عنه المتابعة الرقابية الجارية لمدى التزام الشركة بالمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

وستتخذ الهيئة قرارها النهائي بشأن استكمال إجراءات زيادة رأس المال في ضوء ما ينتهي إليه هذا التقييم، وبما يكفل حماية حقوق المساهمين وسلامة واستقرار التعاملات بسوق رأس المال.

وتهيب الهيئة بالمستثمرين ضرورة دراسة الإفصاحات والقوائم المالية المنشورة من الشركة بعناية قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، كما تؤكد استمرار متابعتها لموقف الشركة واستيفائها للمتطلبات والإفصاحات اللازمة، فضلاً عن استمرار فحص التعاملات التي تمت على أسهم الشركة واتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات وفقاً لأحكام القوانين والقواعد المنظمة لسوق رأس المال.

****